الحياة AL HAYAT
الجمعة ١١ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ الموافق ١١ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٧١٨
AL HAYAT FRIDAY 11 JULY 2003 ISSUE NO 14718

نقل جثمان نزار حمدون من نيويورك الى العراق

■ بغداد - أ ف ب - وصل أمس جثمان السفير العراقي السابق لدى الامم المتحدة نزار حمدون الذي توفي الجمعة في مستشفى في نيويورك نتيجة اصابته بالسرطان، الى العراق حيث سيتم تشييعه.

وتجمع عدد من الاهل والاصدقاء في منزل عائلة حمدون لالقاء التحية الاخيرة على الراحل الذي بذل، حسب قولهم، كل جهده من اجل تمتين العلاقات مع الشعب الاميركي.

وقال شقيق السفير الراحل عماد حمدون الذي رافق الجثمان من عمان الذي وصل اليها من نيويورك: «كان اكثر من شقيق». واضاف: «لقد مثل العراق وربما كل الأمة العربية بارادته اقامة علاقات صداقة» مع الولايات المتحدة.

وكان حمدون اول سفير لبلاده لدى أميركا اثر اعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين في ١٩٨٤. ثم شغل منصب ممثل بغداد في الامم المتحدة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٩.

وبعد ذلك تم تعيين حمدون، الذي كان عضوا في حزب البعث، مساعداً لوزير الخارجية العراقي. لكن حالته الصحية السيئة (تم تشخيص اصابته بسرطان الدم في مطلع التسعينات) أرغمته على التوجه الى نيويورك بصورة متكررة ومنتظمة لمتابعة علاجه.

وأوضح ناطق عراقي في نيويورك ان حمدون البالغ من العمر ٥٨ عاما توفي بسبب مضاعفات ناجمة عن السرطان في مركز «ميموريال سلوان - كيتيرينغ» في نيويورك الذي نقل اليه في شباط (فبراير) الماضي.

وترك حمدون وراءه زوجة وولدين.

وتابع نزار حمدون دروسا في الهندسة المعمارية في الولايات المتحدة حيث تولى في الستينات ادارة اتحاد الطلاب العرب في اميركا.

من مراسم دفن نزار حمدون في بغداد. (ا ف ب)

اجتمع بريمر وقادة الأحزاب السبعة

علاوي: "مجلس الحكم" الأحد المقبل ... بصلاحيات واسعة

□ بغداد - علي عبد الأمير

■ أكد قيادي عراقي ان «مجلس الحكم» سيعلن الأحد المقبل او الاثنين على أبعد حد لتبدأ البلاد مرحلة جديدة بعد حال فراغ سياسي وأمني منذ سقوط نظام الرئيس المخلوع صدام حسين.

وقال عضو «مجموعة السبعة» الأمين العام لحركة «الوفاق الوطني العراقي» اياد علاوي بعد انتهاء اجتماعات ضمت قادة الأحزاب السياسية السبعة والحاكم الأميركي للعراق بول بريمر عصر أمس ان «مجلس الحكم سيتمتع بصلاحيات واسعة» مشدداً في تصريحات الى «الحياة» على «الطابع السيادي» للمجلس الذي سيضم نحو ٢٥ عضواً وقال: «سيكون المجلس قادراً على تشكيل مجلس الوزراء وتحديد موازنة الدولة، كما سيقوم بإنشاء الجيش العراقي الجديد».

وعن خضوع «مجلس الحكم» لإرادة قوات الاحتلال قال علاوي «المجلس عراقي صرف وقراراته سيتخذها اعضاؤه العراقيون ولادخل للتحالف في ذلك».

ونفى علاوي الذي سيصبح عضواً في المجلس الى جانب عدد من قادة الأحزاب والشخصيات القيادية المستقلة وشيوخ القبائل ورجال الدين وشخصيات نسائية أي اتجاه الى تشكيل لجنة أو تعيين شخصية تتولى ادارة «مجلس الحكم»، وقال: «ليس هناك رأي مطروح حول رئاسة المجلس انما سيتولى اعضاؤه بالتوافق ادارته».

واضاف علاوي ان المجلس «سيعين مجلس الوزراء ، مثلما سيكون مسؤولاً عن تمثيل العراق عربياً ودولياً وستكون له صلاحية تعيين السفراء وممثلي البلاد في المنظمات والهيئات الدولية» مشدداً على ان «مهمة خطيرة كالتي يعنيها البدء بتشكيل الجيش العراقي الجديد سيتولاها المجلس».

وكانت «سلطة التحالف الموقتة» اعلنت الشهر الماضي عزمها على تشكيل جيش عراقي يبدأ بـ١٢ الف عنصر بعدما كانت اعلنت حل الجيش العراقي مما أدى الى احتجاجات واسعة قادها ٤٠٠ الف ضابط ومتطوع كانوا في الجيش.

واشار عضو «الهيئة القيادية السباعية» الى ان «من بين أبرز صلاحيات المجلس الإشراف على الموازنة التي ستعلن مواردها وسبل صرفها» موضحاً انه «سيكون قادراً على وضع العراق في خط التنمية والخروج من مرحلة الأزمة الثقيلة التي ورثها عن النظام السابق».

اعتقال أردني من أصل فلسطيني في أميركا بتهمة التجسس للعراق

■ شيكاغو - رويترز - اعتقل كاتب وناشر عمره ٦٠ عاماً في منزله في شيكاغو أول من أمس واتهم بتقديم معلومات الى جهاز الاستخبارات العراقية في عهد صدام حسين.

ووصف الرجل الذي يدعى خالد عبداللطيف الدميسي ويحمل جواز سفر اردنياً ويعيش في الولايات المتحدة منذ عشر سنوات في شهادة خطية مشفوعة بقسم بأنه «عميل غير مسجل» للحكومة العراقية السابقة كان ينقل اخبار الزعماء العراقيين المنفيين ويعطي بطاقات هوية صحافية لعملاء استخبارات عراقيين.

وأفيد ان الاستخبارات العراقية دربت الدميسي على استخدام قلم له كاميرا خفية وميكروفون ليسجل سراً مقابلة مع عضو من المعارضة العراقية لم يذكر اسمه.

وقال باتريك فيتزجيرالد المدعي العام الاميركي في منطقة نورثرن في الينوي «لا نقول انه اخطر جاسوس لكن ينبغي ألا نترك أحداً يجوب البلاد ليجمع معلومات... ويعطيها الى جهاز الاستخبارات العراقية».

لكن جيمس فينيرتي محامي الدميسي قال ان موكله مجرد صحافي وليس جاسوساً.

وأمر قاض اتحادي بحبس الدميسي بتهمة التجسس والتآمر. واذا دين قد يحكم عليه بالسجن ١٥ عاما.

وأفادت الحكومة ان الدميسي كان في شيكاغو رئيساً لمؤسسة «اراوند وورلد نيوز» التي انشئت عام ١٩٩٨ لطبع دوريات باللغتين العربية والانكليزية منها شهرية «المهجر».

وقال فيتزجيرالد انه كان احيانا يكتب مقالات تهدف الى حض خصوم صدام حسين على الاستجابة.

وتقدم الدميسي الذي يقول انه فلسطيني من الاردن بطلب للحصول على الجنسية الاميركية لكن طلبه رُفض العام الماضي لأنه لم يقدم الوثائق اللازمة.

وجاء في الدعوى الجنائية ان اربعة مرشدين لمكتب التحقيقات الاتحادي منهم ضابط سابق في الاستخبارات العراقية قدموا معلومات عن الدميسي المعروف ايضا باسم «سرحان» و«ابو وليد». ويعتقد ممثلو الادعاء انه هو «سرحان» الذي ورد ذكره في ملف تم الاستيلاء عليه في نيسان (ابريل) من منزل لجهاز الاستخبارات العراقية في بغداد.

واتهم الدميسي بالعمل لحساب اربعة من ضباط في الاستخبارات العراقية احدهم طرد في حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢ لتجسسه على الولايات المتحدة.

وأعلن الادعاء في بيان «يقال ان الدميسي ابلغ الافراد المتعاونين انه تلقى ٢٠٠٠ دولار او ٣٠٠٠ دولار من (ديبلوماسيين عراقيين) لمساعدتهم في الحصول على معلومات عن المعارضة العراقية في اميركا».

وابلغ الدميسي مكتب التحقيقات الاتحادي عام ١٩٩٩ انه كان على اتصال اسبوعي منتظم مع البعثة العراقية لدى الامم المتحدة لاغراض صحافية وانه سافر الى العراق على حساب الحكومة العراقية لحضور الاحتفالات بعيد ميلاد صدام.

غير ان ممثلي الادعاء قالوا انه قدم بطاقات صحافية الى ضباط عراقيين يتنكرون في هيئة ديبلوماسيين ويمكنهم استخدامها بدلاً من هويتهم الديبلوماسية.

لندن: تأسيس "تيار العراق الجديد"

□ لندن - «الحياة»

■ يعقد عدد من الشخصيات السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية المستقلة من بريطانيا ودول اوروبية اجتماعاً بعد غد الأحد في لندن لاعلان تأسيس «تيار العراق الجديد من اجل العدالة والحرية».

ولفت بيان الى ان «المستقلين من اصحاب الثقافة والفكر الديموقراطي الليبرالي ظلوا بعيدين عن المساهمة في صياغة التطورات الحديثة» لأسباب عدة.

وأضاف ان التياريدعو الى «تطبيق مبدأ سيادة القانون باعتباره حجر الأساس للبناء الديموقراطي، وضمان حقوق المواطنين والتمتع بالحرية والكرامة وحق العيش والعمل والصحة والتعليم والشعور بالأمن والمساواة السياسية والاجتماعية والقومية والدينية والثقافية».

وتقوم الرؤية العامة للتيار «على الجمع بين المبادئ والمصالح لبناء العراق وتحقيق رفاهية وأمن واستقرار المواطن».

ويتركز عمل التيار على «تحقيق حرية الصحافة والتعبير والرأي ومكافحة احتكار وسائل الاعلام».

ولفت البيان الى ان «الاعلان عن التيار خارج العراق أملته ظروف موقتة لا تلغي وجود هذا التيار داخل العراق الآن ينتقل بعدها التيار الى الوطن ليكون الى جانب كل العاملين من اجل تقدم العراق ورفاهية مواطنيه».

المحكمة: الاستخبارات لا تعيبها سقطة أحد عامليها الذي خان الأمانة

الأردن: السجن ٤ سنوات للبطيخي وتغريمه ٢٤ مليون دولار وحجز أمواله

□ عمان - باسل رفايعة

■ حكم أمس على مدير الاستخبارات الأردنية السابق سميح البطيخي بالسجن أربع سنوات مع النفاذ، بعدما دانته المحكمة العسكرية الخاصة التي يمثل أمامها منذ ١١ من الشهر الماضي بتهم الفساد والتزوير وحكمت بسجنه ثمانية أعوام، خفّضها مدير الاستخبارات الفريق أول سعد خير الى النصف، وصادق على قرار المحكمة التي قضت بتغريمه ٢٤ مليون دولار، وتثبيت الحجز التحفظي على أمواله وممتلكاته وممتلكات زوجتيه وأولاده الأربعة، فيما برأت المحكمة مساعده الوزير السابق زهير زنونة. وجاء الحكم في إطار قضية التسهيلات المصرفية التي هزت الاقتصاد الأردني في العامين الماضيين، واستقطبت اهتماماً واسعاً من الرأي العام في الأردن، لا سيما أن المتورطين فيها مسؤولون بارزون في الدولة ومؤسساتها الأمنية، ما وضع شعار الحكومة في التصدي لقضايا الفساد على المحك، بعدما مني القطاع المصرفي بخسارات زادت عن ٢٢٥ مليون دولار ذهبت الى جيب المتهم الأول في القضية مجد الشمايلة الذي أثبتت التحقيقات أنه حصل على كفالات موقعة من البطيخي وممهورة بختم دائرة الاستخبارات، من أجل الحصول على قروض من البنوك، في مقابل حصول البطيخي على ٢٤ مليون دولار.

وفي جلسة دامت أربع ساعات، وبثّ التلفزيون الأردني الرسمي وقائعها، قرأ رئيس المحكمة اللواء سميح عصفورة قرار الحكم الذي جاء في ١٤٠ صفحة، وتضمن ردوداً على مرافعة وكلاء الدفاع، وانتقادات شديدة للبطيخي، ودفاعاً عن دائرة الاستخبارات التي «لا تعيبها سقطة أحد العاملين فيها» قبل أن يعرض التهم وينطق بالحكم الذي استقبله البطيخي بهدوء، ووقف بعد صدوره ليهنئ مساعده السابق زنونة على البراءة.

وقررت المحكمة إدانة البطيخي بجنحة «التدخل بالاحتيال» والحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، والغرامة ٣٠٠ دولار، ودانته بجنحة «التدخل في تقليد ختم إدارة عامة» وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ٧٠ دولار، كما دانته بتهمة «الحصول على منفعة شخصية عن طريق صكوك صورية» وعقوبتها السجن مدة عامين وتغريمه ٣٠٠ دولار، فيما قررت عدم مسؤوليته عن تهمة «تزوير مصدقة كاذبة». وعليه قضت المحكمة بسجنه ثمانية أعوام في قرار وجاهي غير خاضع للطعن أو الاستئناف أمام أي مرجع قضائي آخر، وصدر الحكم باسم الملك عبدالله الثاني، لكن رئيس المحكمة أشار الى أن نفاذ الحكم «يتوقف على مصادقة مدير الاستخبارات» الذي قرر فوراً خفضه الى السجن مدة أربع سنوات.

وقضت المحكمة بتغريم البطيخي قيمة الأموال التي حصل عليها من الشمايلة، لقاء تزويده كفالات للحصول على قروض من ثلاثة مصارف محلية، وبلغت ١٧ مليون دينار أردني (٢٤ مليون دولار)، وثبّتت الحجز التحفظي على أموال البطيخي المنقولة وغير المنقولة وممتلكات زوجتيه الأردنية فاتن سماوي والبريطانية جيل رولاند، وأولاده هيثم وهاني وبدرالدين وهنادي، وصادرت مبلغ ١٠ آلاف دينار (١٥ ألف دولار) وقطعة كريستال ضبطت في منزل مدير الاستخبارات السابق.

ورأت المحكمة أن «أفعال زنونة لا تخضع للتجريم والعقاب، لأنها قرائن غير قاطعة وقابلة للاحتمال والتأويل» وعليه قررت براءته وعدم مسؤوليته عن تهم الاحتيال والتزوير.

وحرص نصّ الحكم على شرح ما ارتكبه البطيخي، فيما بدا وكأنه موجه للرأي العام الذي تابع في الأسابيع الماضية عبر الصحافة وقائع جلسات المحاكمة الـ١٢، إذ أكد اللواء عصفورة أن «قضية التسهيلات المصرفية أضرت بالمركز الاقتصادي للمملكة، وبالثقة العامة بالاقتصاد الوطني» وندد بالبطيخي الذي «خان الأمانة، واستغلّ وظيفته، ليحصل على منفعة خاصة، على رغم المنافع التي آلت إليه بحكم منصبه، بدلاً من السعي الى تحقيق المصلحة العامة في نزاهة وتجرد»، قائلاً ان «الثابت لدى المحكمة أن البطيخي، بعدما بلغ ذروة الهرم الوظيفي، وامتلك سلطة واسعة ونفوذاً كبيراً أصبح يرى نفسه فوق القانون، وطغت في نفسه نوازع الشر على نوازع الخير ووقع ضحية حبه لكسب المال الحرام» ودافع عن دائرة الاستخبارات مؤكداً أن ما وقع فيه مديرها السابق «لا ينسحب على مجمل حياته الوظيفية، ولا يشكل مساساً بالعاملين في الدائرة التي لا يضيرها سقطة أحد العاملين فيها (...) وستظل تقوم بالواجبات الموكولة إليها في حفظ أمن المملكة واستقرارها».

وفي رده على بينات وكلاء الدفاع أقر الحكم بـ«تراخي البنك المركزي الأردني في متابعة قضية التسهيلات» غير أن «المحكمة لا تملك سلطة اتهام، وليست من واجبها ملاحقة البنوك» ودافع عن إجراءات التحقيق التي قامت بها النيابة العامة، معتبراً أنها «جاءت وفق أحكام القانون، وتمت بصورة أصولية» ورفض مطالبة الدفاع برفع الحجز التحفظي عن أموال البطيخي.

الى ذلك، أكد المحامي عبدالغفار فريحات الذي تولى الدفاع عن البطيخي لـ«الحياة» انه «فوجئ بالحكم، وكان يتوقع أن يتضمن براءة موكله»، معتبراً أنه «لم تكن هناك بينات بالمعنى القانوني تثبت وجود صلة بين البطيخي وقضية التسهيلات» وأعلن انه «سيطعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف العسكرية التي يحق لها أن تقرر قطعية القرار أم قابليته للاستئناف لدى محكمة أخرى».

وأثناء جلسات المحاكمة أدلى شهود النيابة العسكرية بوقائع أشارت الى تورط البطيخي في تزويد الشمايلة كفالات للحصول على قروض لتمويل عطاءات لمصلحة دائرة الاستخبارات، إلا أن البطيخي ظلّ على الدوام ينفي معرفته وعلاقته بالشمايلة، ويؤكد أن «القضية برمتها مكيدة مدبرة من خصوم» لم يحددهم.

ولاحظت مصادر أردنية أن الحكم على البطيخي تضمن رسالة الى مراكز القوى المتنفذة في الدولة بأنها «ستكون عرضة للتصفية، إذا سلكت طريق الفساد، وعبثت بالاقتصاد، وأضرت بصدقية الدوائر الرسمية والقطاع الخاص» في بلد ينشد جذب الاستثمارات الأجنبية لتخفيف حدة الفقر فيه، ولامتصاص البطالة المتفاقمة في سوق العمل المحلي، وقالت لـ«الحياة» ان «سيادة القانون دون سواه ستعزز مناخ الاستثمار» في المملكة.

والبطيخي (٥٦ عاماً) يمثل رمزاً من رموز الدولة الأردنية في مرحلة انتقال العرش الى الملك عبدالله من والده الراحل الملك حسين بن طلال عام ١٩٩٩، وترأس دائرة الاستخبارات بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، وهو يحمل لقب «معالي» الذي يمنح عادة للوزراء، وكان من أبرز المرشحين لتشكيل الحكومة الأولى في عهد الملك عبدالله الثاني، قبل أن تتكشف خيوط فضيحة التسهيلات المصرفية.

وسيقضي مدير الاستخبارات السابق مدة عقوبته في سجن «سواقة» الذي يقع في منطقة صحراوية جنوب عمان.

هجوم على "المتآمركين"... والجرعة الاجرأ في "تشرين" الحكومية

الصحف السورية تسحب بساط النقاش حول الاصلاح السياسي

□ دمشق - ابراهيم حميدي

■ تحاول وسائل الاعلام السورية سحب البساط من تحت الصحف العربية كي تكون الساحة التي يدور فيها النقاش حول الاصلاح السياسي والاقتصادي المتوقع في البلاد، ذلك عبر «سماحها» بجرعات اضافية من الجرأة في نشر قرارات سياسية اصلاحية والتعليق عليها.

ونشرت امس صحيفة «النور» الناطقة باسم «الحزب الشيوعي» (جناح يوسف فيصل) ان «المواطنين الذين يترقبون ايجاد حل لمشكلة الموقوفين أو المحكومين لأسباب تتعلق بآرائهم السياسية، كانوا يتمنون لو أن العفو شمل هؤلاء» وان السوريين «يأملون بصدور عفو جديد يحقق هذه الامنية».

وكان الرئيس بشار الاسد أصدر قبل ايام عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة قبل ١٠ الشهر الماضي الذي صادف الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس حافظ الاسد، علماً بأن الـ ١٧ من الشهر الجاري يصادف الذكرى الثالثة لاداء الرئيس بشار الاسد اليمين الدستورية. وكتبت «النور»، وهي احدى الصحف التي صدرت بعد تسلم الاسد الحكم، ان الناس يتابعون منذ اداء القسم خطوة خطوة «التطوير والتحديث باعتبارهما أكثر المطالب الحاحاً ومن اكثر المؤشرات دلالة على عزم المسؤولين والمعنيين على إحداث التغيير المرتقب».

وشهدت الفترة الاخيرة خطوات تدل الى عودة الحديث عن الاصلاح السياسي، اذ اصدرت القيادة القطرية لحزب «البعث» الحاكم في ١٨ الشهر الماضي قراراً لـ«تأكيد ان دور الحزب هو التخطيط والاشراف والتوجيه والمراقبة والمحاسبة» وعدم «تدخل الرفاق بالعمل التنفيذي اليومي» بحيث «يتم اختيار الاكفأ والأفضل بين المواطنين وفق اسس محددة وبغض النظر عن الانتماء السياسي».

واذا كان صدور القرار مؤشراً الى مستقبل دور «البعث» الذي يعتبر «قائد الدولة والمجتمع» حسب المادة ٨ من الدستور مع الحرص على القول ان ما جرى من «انهيار الذهنية التي حكمت العراق يعطي مسوغاً تاريخياً اضافياً الى راهنية فكر البعث»، فإن نشره في صحيفتي «تشرين» الحكومية و«النور» المرخصة باسم احد احزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» دليل الى رغبة رسمية في اثارة نقاش داخلي في الاصلاح السياسي ودور «البعث». اذ بدا وجود انزعاج «جبهوي» من مطالب صدرت في الفترة الاخيرة في هذا الاطار، وكتبت «النور»: «ان الكثير من الكثير من ابناء الشعب يقلقهم أمران: ان الحديث عن التحديث والتطوير هو اكثر من فعل التحديث والتطوير في وقائع الحياة اليومية. ان الادارة الاميركية ومن يتأثرون بها او يأتمرون بأمرها جعلوا انفسهم دعاة التغيير الجذري داخل الوطن السوري الصغير - الكبير وعلى نطاق العالم العربي والامة العربية».

وكانت تلك المرة الثانية التي توجه فيها انتقادات الى «دعاة التغيير»، اذ اصدر جناح وصال فرحة بكداش لـ«الحزب الشيوعي» بياناً اشار الى أن «قوى اليمين الرجعية تشن هجوماً على التحالف بين القوى الوطنية والتقدمية في البلاد (...) وهي تتستر بشعارات زائفة ومطالب وقحة ابرزها حل الجبهة الوطنية» التي تشكلت في العام ١٩٧٢ من احزاب ناصرية وشيوعية بقيادة «البعث». واوضحت بكداش لـ«الحياة» انها لم تقصد جهة او شخصاً بعينه «بل اولئك الذين يتحدثون عن مجتمع مدني بضبابية شديدة». وزادت: «نحن مجتمع مدني ولسنا مجتمعاً عسكرياً».

وجاءت الجرعة الاجرأ في صحيفة «تشرين» حين كتب نبيل صالح اول من امس ان «الرأي الصائب هو ما يجب ان يقود الدولة والمجتمع، والرأي الصائب ليس حكراً على جماعة او تجمع او حزب من دون غيره. وبعدما تساءل: «هل ننطلق؟» اجاب: «نعم. فقد لاحظنا من يجهز السفن ويعاين اجزاءها ونواقصها ومدى تحملها ويرضى بأن يقف معه الآخرون في توجيهها لأن البحر لا يصفق لليد الواحدة». وما يعزز الاقتناع بأن هذا المقال مؤشر لاتجاه جديد أن صالح يقدمه الى رئاسة تحرير «تشرين» قبل يومين من نشره وأن زاوية «قوس قزح» حيث نشر تشهد نقاشات جريئة منذ اربع سنوات تجاوزت السقف المتاح في الصحف الرسمية.

واجمعت الصحف الرسمية و«الجبهوية» والخاصة على تشجيع «التغيير ضمن اجندة وطنية». وبعدما كتب حسين العودات امس: «ما ان انتهى القلق بعد احتلال العراق وتراخت ظاهرياً الضغوط الاميركية حتى خمدت اصوات المنادين بالاصلاح والتحديث والتطوير»، قالت «النور» في افتتاحيتها: «لابد للمؤمنين بالدعوة الى الاصلاح في قمة الهرم من متابعة الجهد والدفع الى مبادرات تحد من نفوذ قوى الكبح العائد للعادات وربما المصالح».

العراق الجديد يواجه أزمة هوية عميقة: الأكراد ضد العروبة والشيعة مع الإسلام

■ بغداد - رويترز - لم يتعرض حزب «البعث» في العراق للحظر بعد اطاحة صدام حسين فحسب، بل ان ايديولوجيته العربية مستهدفة في بلد حكمه ٣٥ عاماً.

ويواجه العراق الآن تحدي العثور على هوية جديدة تظلل تحت عباءتها هذا المزيج من الاعراق والطوائف.

يقول الاكاديمي العراقي سامي زبيدة «ماتت القومية العربية كمشروع سياسي للوحدة منذ زمن بعيد لكنها ما زالت قائمة في صورة مشاعر وخطب وتصريحات طنانة».

والقومية العربية هي الايديولوجية الرئيسية للبعث الذي شكله ميشيل عفلق وهو سوري مسيحي عام ١٩٤٧. وهيمن الحزب على معظم الحكومات في سورية والعراق، وسيطر على الحياة السياسية فيهما منذ الستينيات على رغم أنه لم يستطع ان يحقق هدفه الرئيسي بالتوحيد بينهما.

ويضيف زبيدة: «الاختلاف الكبير (بين جناحي البعث في البلدين) ان قاعدته كانت ضيقة للغاية وسط السنّة فقط في العراق في حين كان يمثل الاتجاه الرئيسي في سورية».

ويرى الاكراد الذين يمثلون خمس سكان العراق البالغ عددهم ٢٦ مليون نسمة أنهم مستبعدون عرقياً من فكرة البعث عن الوحدة العربية والقومية العربية.

أما الشيعة فمعظمهم عرب. ويرى كثير منهم أنهم أصبحوا ضحايا لسياسة صدام الذي كان ينظر اليهم باعتبارهم طابوراً خامساً لايران بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩.

ولأن الشيعة يشكلون ما لا يقل عن ٦٠ في المئة فقد استمد حزب البعث معظم تأييده من الاقلية السنية التي لا تزيد عن ٢٠ في المئة وهيمنت على العراق الحديث. ومع ذلك من غير الواضح كم من السنّة ما زال يساند عقيدة البعث.

ويرى بعض زعماء الشيعة ان الاسلام وليس القومية العربية هو عنصر الوحدة الطبيعي بين ابناء العراق بعدما اطاحت القوات الاميركية والبريطانية صدام حسين.

يقول عادل عبدالمهدي وهو عضو بارز في «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية» في العراق «اذا انتزعنا ٦٥ في المئة من الشيعة و٢٠ في المئة من الاكراد تبقى نسبة قليلة جداً من العرب».

ويضيف: «يرفض الشيعة هوية القومية العربية للعراق من وجهة نظر الاسلام وهو دين عالمي».

ويؤيده عدنان الشحماني الناطق باسم مقتدى الصدر فيقول: «لا نحترم القومية العربية لأنها تعزلنا عن باقي العالم الاسلامي. لقد طرحت الفكرة لمحاربة الاسلام».

ويرى بعض الخبراء نشوء احساس داخل البلاد بالهوية العراقية كبديل للتشرذم بين المجموعات في الماضي.

ويرى توبي دودج الخبير في الشؤون العراقية في جامعة ورويك البريطانية ان «هناك قومية عراقية ملموسة».

وكانت قوات صدام سحقت انتفاضتين للاكراد والشيعة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ لكن الاكراد استطاعوا اقامة جيب يتمتع بالحكم الذاتي في الشمال بفضل الغطاء الجوي الاميركي والبريطاني.

ويشعر الاكراد الآن بالقلق وان كانوا يقرون بأنهم سيتنازلون عن بعض ما يتمتعون به من حرية مقابل العودة الى العراق الموحد.

يقول هوشيار زيباري مستشار رئيس الحزب «الديموقراطي الكردستاني» أحد الحزبين اللذين يسيطران على مناطق الحكم الذاتي «نريد ان نكون جزءاً من الشعب العراقي لكننا لسنا جزءاً من الأمة العربية او العراق العربي. العراق مجتمع متعدد الاعراق متعدد الأديان متعدد القوميات. ونحن لسنا جزءاً من القومية العربية».

وينتمي الشيعة العراقيون الى اصول عربية وتحولوا الى غالبية عندما استقرت القبائل العربية في القرن ١٩ لتعمل في الزراعة.

ويقول الاكراد ان العراق الجديد يجب ان يقوم على أساس حكومة متعددة الاعراق من دون السماح بالهيمنة على اساس عرقي او ديني او طائفي. ويشعرون بالمرارة تجاه العرب لعدم معارضتهم نظام صدام الذي يتهمونه بشن حرب ابادة ضدهم بما في ذلك استخدام الاسلحة الكيماوية في حلبجة.

ومع ذلك فانهم لا يعترضون على بقاء العراق في الجامعة العربية بخلاف بعض الشيعة مثل الشحماني الذي قال ان على العراق الانسحاب من الجامعة والتركيز على منظمة المؤتمر الاسلامي.

وفي القاهرة حيث مقر الجامعة العربية قال عماد جاد الباحث في «مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» ان القومية العربية تطورت بعيداً عن مفهوم البعث.

واضاف: «تغير معناها... اننا نتحدث الآن عن التعاون الاقتصادي والموقف المشترك من القضايا الدولية الرئيسية ولم نعد نتحدث عن الوحدة السياسية».